قضية

لقيت نتائج تثبيت الاساتذة في ملاك الجامعة الاميركية في بيروت، للسنة الثانية على التوالي، اعتراضات من أساتذة رُفضت طلبات تثبيتهم. وقد أثار هؤلاء شبهة تكرار «سيناريو» العام الفائت باستخدام ملف التثبيت وسيلة لـ«إقصاء» الاساتذة غير المرْضى عنهم

نتائج تثبيت أساتذة AUB: نهج «الإقصاء» مستمر؟

هديل فرفور

للسنة الثانية، يثير ملف تثبيت الأساتذة في الجامعة الأميركية في بيروت اتهامات لـ«إدارة باعتماد «الاستنسابية»، وباستخدام هذا الملف لـ«إقصاء غير المُرضى عنهم». وبحسب المعلومات، فإنّ من بين 45 أستاذاً تقدّموا بطلبات تثبيتهم في آب 2018، قُبلت طلبات 36، فيما رُفضت تسعة. مصادر الأساتذة أكّدت لـ«الأخبار» «عدم أهلية» بعض من تمّ تثبيتهم في مقابل إقصاء أساتذة «يُشكلون أرقاماً صعبة». ورغم أنّ مثل هذه الاعتراضات تبدو متوقّعة من المتضررين من النتائج، إلّا أنها تذكّر بالملابسات التي أحاطت بملف التثبيت العام الفائت (عندما أعيد إحياء هذا الملف بعد 45 عاماً من توقّفه)، إذ أبدى أكثر من ثلاثين أستاذاً، يومها، استياءهم من آلية دراسة الطلبات، مؤكدين أن «غبناً كبيراً» لحق بهم. ونقل هؤلاء، يومها، عن نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية محمد حراجلي إقراره بأنّ بعض الطلبات رُفضت لأنّ أصحابها يتّسمون بـ«التمرّد»، وعليهم «تحسين سلوكهم» ليأخذوا فرصهم في التثبيت في المرّة المُقبلة. (راجع الجامعة الأميركية: تنظيم أم تطهير؟ https://al-akhbar.com/Community/263890). المعترضون على نتائج التثبيت العام الماضي أكّدوا أنّ ملفّات الأساتذة لم تدرس وفق القواعد العلمية والمعايير الأكاديمية التي تنص عليها الجامعة، بل وفق «استنسابية غير مُبرّرة»، خصوصاً أنّ غالبية من رفضت طلباتهم كان قد مضى على تدريسهم في الجامعة نحو عشر سنوات على الأقل (تنصّ توصيات «جمعية الأساتذة في الجامعات الأميركية» «AAUP» على مبدأ تثبيت أي أستاذ يعمل سبع سنوات متواصلة في ملاك أي جامعة، باعتبار أن هذه فترة كافية ليثبت كفاءته).

بعض الأساتذة المعنيين بالملف اليوم يتّهمون إدارة الجامعة باعتماد المعيار نفسه هذا العام، «إذ كيف يُعقل أن يُرفض طلب تثبيت رئيسة قسم الاقتصاد في كلية الآداب والعلوم التي دفعت الجامعة كلفة عالية لاستقدامها من الخارج لتولّي هذه المهمة بسبب كفاءتها، فيما تُقبل طلبات من هم أقل كفاءة منها في الكلية نفسها؟». كذلك رُفض طلبا أستاذين في كلية إدارة الأعمال «مشهود لهما بكفاءتهما الأكاديمية». ونقل أحد الأساتذة أنّ أحدهما أُبلغ من قبل عميد الكلية بأنّ تقييم ملفه من قبل العمادة كان إيجابياً «ولم يُفهم سبب رفض الإدارة للطلب».

أمّا كلية الهندسة التي شهدت طلبات أساتذتها «تشحيلاً» العام الماضي (44% فقط قبلت طلباتهم)، فتقول المصادر إنّه تم «تدارك» الأمر عبر قبول كل الطلبات هذا العام باستثناء واحد. وأضافت أن «المُفارقة أنّ عدداً ممن قُبلت طلبات تثبيتهم هم طلاب سابقون لأساتذة رُفضت طلباتهم العام الماضي».

رغم كل ما سبق، تلفت مصادر محايدة ومتابعة للملف إلى أن حظوظ أساتذة الدفعة الثانية أعلى من أسلافهم، «لأنّ آلية الاسترحام مغايرة لما كانت عليه العام الماضي»، وأوضحت: «العام الماضي، كانت الآلية محصورة بطلب يُقدّمه الأستاذ المعترض الى رئيس الجامعة فقط. وللأخير وحده حرية القبول ودرس الطلب، فيما تدرس طلبات الاسترحام حالياً لجنة مؤلفة من 13 عضواً، ما يجعل درس الأمر أكثر جدّية وأكثر بعداً عن الشخصانية»، علماً بأن 21 طلب استرحام قُدّمت العام الماضي رفضها رئيس الجامعة فضلو خوري كلها.

مصدر رسمي في «الأميركية» قال في اتصال مع «الأخبار» إنّ الجامعة «لن تُعلّق أبداً على الأمور المرتبطة بشؤون الموظفين أو المعلومات المتعلقة بالتقييمات الأكاديمية».

بتّ طلبات الاسترحام لم يعد في يد رئيس الجامعة وحده (مروان طحطح)

جدّد مجلس أمناء الجامعة الأميركية في بيروت (Board of Trustees)، قبل نحو ستة أشهر، لرئيس الجامعة فضلو خوري لولاية ثانية تنتهي سنة 2025. وعلمت «الأخبار» أنّ المجلس استعان بشركة Spencer Stuart لتقييم أداء خوري قبل اتّخاذ القرار، «وهو أمر لم تعتده الجامعة، وما كان ليكون لولا وجود علامات استفهام حول أداء الرئيس»، على حدّ تعبير مصادر إدارية أشارت إلى أن المجلس «المنحاز لخوري ونائبه للشؤون الأكاديمية محمد حراجلي، مُنكفئ عن أداء دوره الفعلي في المحاسبة والمساءلة»، و«تحكم آلية عمله تناقضات كثيرة دفعت ببعض أعضائه المُستقلين ممن يتمتعون بخلفيات أكاديمية عالية الى تقديم استقالاتهم».

تقرير

نهاية «بسطة الكتب» في بئر العبد
بلدية حارة حريك تكتشف مخالفة!

«حكم القوي على الضعيف»، بهذه الكلمات واجه ناشطون على صفحات التواصل الاجتماعي قرار بلدية حارة حريك إزالة بسطة كتب كان الشاب حسين الموسوي قد افتتحها وإخوته بداية الشهر الجاري عند تقاطع الرويس ــ بئر العبد في الضاحية الجنوبية لبيروت. البسطة التي أطلق عليها «كلمة عالطريق» لاقت ترحيباً كبيراً عند الإعلان عنها، واحتفت فيها المواقع الإخبارية والتلفزيونية، ونوّه بها باعتبارها بقعة ضوء تعكس وجهاً لطيفاً للضاحية وللبلدية حارة حريك تحديداً، يجب تعزيزها وتعميمها في كل البلديات لتشجيع القراءة والثقافة، وخصوصاً أن البسطة جمعت إلى الكتب لوحات فنية لـ«فيروز» و«غيفارا» و«عماد مغنية» وغيرهم من رموز الفن والمقاومة.

وأثار مشهد إزالة البسطة ومصادرة الكتب أول من أمس، موجة عارمة من الاستياء، واستنكر المعترضون قرار بلدية تضيق ذرعاً ببسطة كتب تزيّن زاوية أحد شوارع الضاحية، فيما تترك مئات المخالفات على الطرقات والأرصفة.

وعلى إثر التنديد بالقرار، أصدرت البلدية بياناً أوضحت فيه أن البسطة غير مرخصة وتشكل مخالفة للقانون. وشرحت أن «شرطة البلدية أنذرت صاحب البسطة لرفع الكتب، لكنه أصر على عرض كتبه، فطلب منه اتباع الإجراءات القانونية وتقديم طلب لدراسته وإعطاء القرار المناسب»، مشيرة إلى أنّ المجلس البلدي اتخذ قراراً أكد موقفه السابق في عام 2005 عدم إعطاء أي ترخيص لأي كان بإشغال الأملاك العامة والأرصفة حرصاً على تمكين المواطنين من استعمال الأملاك العامة والأرصفة والمرور عليها بشكل يسير، من دون عوائق ولتخفيف الازدحام».

وتابع: «لم يسبق للبلدية يوماً أن أعطت أي شخص ترخيصاً بإشغال الأملاك العامة والأرصفة».

وفي اتصال مع «الأخبار»، كشف رئيس بلدية حارة حريك زياد واكد، «أننا عرضنا على الفتى البقاء لمدة شهرين كي يسترزق ويتابع تحصيله التعليمي، لكنه رفض تحديد وقت لترك المكان، في حين أنّه لا يمكن إشغال الرصيف إلى ما لا نهاية، وبذلك لم يوافق المجلس البلدي على منحه الرخصة».

وأوضح أن البلدية لديها مركز ثقافي يضم أكثر من عشرين ألف كتاب، ويقدم الخدمات الثقافية والتربوية والإنترنت للأبحاث بشكل مجاني... لكن البسطات تختلف عن المراكز الثقافية والمكتبات ولا تغني واحدة عن الأخرى، وأن كبريات المدن في العالم تحتوي مكتبات عريقة وتستضيف شوارعها بسطات مماثلة في الوقت نفسه؟ أجاب واكد: «صحيح، لكن ليس لدينا أمكنة»، ولمح إلى أن هذه البسطة قد تجر بسطات كتب وغيرها من أنواع البسطات، ما يغلق شوارع الحارة ويضيقها، وهذه المرة «لمصلحة دور النشر، في حين يوجد الكثير من المكتبات التي تبيع الكتب في الحارة وتدفع الإيجارات». ورداً على سؤال عن مقاه و«كيوسكات» تستخدم الملك العام في البلدة، قال واكد إن تلك المقاهي نالت ترخيصاً من البلدية قبل بداية ولايته.

أما الفنان عبد الحليم حمود الذي يشارك عبر لوحاته في البسطة فعلّق: «لنفترضها مخالفة، ادعموها بطريقة براغماتية، وخصوصاً أن الجمهور يشتري الكتب ويلتقط الصور أمام البسطة، وهذه نقطة مضيئة في الضاحية، بشكل يخالف الادعاءات بأننا جمهورية دينية نعاني الرقابة والقمع». ورأى حمود أنّه كان من الأجدى أن تحتضن البلدية المشروع، وتنصب خيمة تحمل عبارة «بلدية حارة حريك مع الكتاب أينما كان»، موضحاً أن أصحاب المشروع اختاروا زاوية لا تعوق مرور المشاة.

(الأخبار)

بورتريه

حافظ جريح
«حكواتي» الملح

من «ملّاحة أمه» في أنفه إلى سوق جبيل، يسير حافظ جريج أسبوعياً ليسرد حكاية الملح اللبناني الذي تعدّ بلدته أنفه إحدى مدنه. لا يكلّ الحكواتي من استعادة دروب الملح «من أيام الرومان وحتى أيام دير الناطور اليوم». تلك الحكاية التي ستصدر قريباً في كتاب يحمل عنوان «حبات الملح»

راجانا حمية

مع آخر «قطفة»، العام الماضي، مات الياس النجّار، أكبر «الملاحين» في دنّه الكورانية. قبل ساعات قليلة من موته، مرّ على ملاحته، قبل أن يعود أدراجه صوب الكنيسة. هناك، فارق التسعيني عمره الذي قضى 67 عاماً منه في «شغل» الملح.

اليوم، بدأ موسم الملح من دون الياس النجّار. توقفت ملاحة أخرى عن العمل، ومات معها جزء من الحكاية. مع ذلك، ترك عميد الملاحين، كما صار اسمه أواخر عمره، شغفه لمن بقي هناك. واحد من هؤلاء هو حافظ جريج. يكمل الأخير سيرة الملح عن أمه التي عاشت مئة وثلاثة أعوام تشتغلها وترويها.

من أنفه، حيث ملاحة أمّه، ينتقل جريج فجر كل سبت إلى السوق العتيق في مدينة جبيل حاملاً معه إنتاجه من الملح. هو ليس بائعاً، بقدر ما هو «راوي قصّة». حضوره إلى السوق ليس هدفه «أن نبيع الملح فقط، وإنما أن نخبر عن تاريخ ملحنا وأماكن إنتاجه وما تتعرض له اليوم». لذلك، لا يحسب غلته في آخر نهاره، فكل ما يعود به هذا المنتج «خير وبركة». لا يهمه أصلاً كم يجني. المهم أنه «يشتغله» بشغف: «كل شغل بتشتغليه بهيدا النفس بتجني منو أفضل مما يمكن إنو تجني من عمل تجاري».

هذه العلاقة أساسها البحر. وهذا، بالنسبة لجريج، ليس فقط «سمك وملح»، وإنما شغف. البحر مصيدة، بجانبيه، أكمل جريج 68 عاماً من العمر بدأها بعمر سنتين مع أمه عند شاطئ أنفه. هذا ما كنت تفرضه «الديموغرافيا في حينها»: النساء والأولاد لأعمال الملاحات والرجال للصيد والزراعة والتجارة. هكذا، تربّى مع من يشبهونه على شواطئ أنفه بين «غبابيط» الملح.

صحيح أنهم تعلّموا، إلا أن صحبة البحر ردّتهم إليه. درس جريج في كلية الحقوق والعلوم السياسية «بس ما عملت محامي». ولأنه لم يكن قادراً على ترك إرث أمه، «عملت بالتدريس وعلى الملّاحة» التي بقيت له بعدما تقاعد من عمله في التعليم.

اليوم، هو ملاح في أنفه وبائع و«حكواتي» في سوق جبيل وفي مهرجانات الملح. يتوكأ على ذاكرته لسرد تلك الحكاية لقاصديه عن إنتاج الملح اللبناني وعن النباتات التي تعيش معه وآخر قلاعه. هذا «المارش» الذي يواظب عليه جريج كان نواة الرواية التي ستصدر قريباً باسمه تحت عنوان «حبات الملح». وفيها، يجمع قصصه وقصص الناس مع الملح وما كانه وما آل إليه اليوم مع طفرة المنتجعات السياحية التي قامت فوق الملاحات، و«الحرب» القائمة اليوم مع دير الناطور، آخر مساحة لإنتاج الملح في الشمال.

يرفض جريج أن ينتهي الملح اللبناني هكذا. وهو إذ يمتنّ لهذا المنتج في ما وصل إليه، إلا أنه يأسف لـ«قلّة وفاء البعض» الذين استبدلوا حياتهم ونمط عيشهم ورزقهم للعمل «عند الناس». الملح هو «اللي عمل المدينة» قبل أن تأتي الوظائف، وهو كان المال بالنسبة لكثير من العائلات وكان يجري التبادل به.

فمقابل الملح «كنا نأكل المؤونة الجبلية وتذوقنا البطيخ من الطنابر التي كانت تأتي من جبال المنية... الملح خرّج محامين ومهندسين وأطباء»، ولا يزال كذلك بالنسبة للقلّة التي لا تزال تعتاش من مردوده.

الملح اللبناني ليس «إبن مبارح». هو، في أنفه ودده وفيع وغيرها، «من أيام الرومان والفينيق». يستند في ذلك على كتاب لمؤرّخ ألماني اسمه «لبنان القديم»، يسرد فيه المؤرخ حكاية «تلك المادة البيضاء، التي اكتشفها الفينيقيون صدفة حيث كان يقذفها البحر في الجور الطبيعية التي صار اسمها لاحقاً غبابيط». تذوّقها الفينيقيون «فوجدوا لها طعماً مستساغاً واكتشفوا لاحقاً أنها تحفظ أطعمتهم، فاستخدموها في أسفارهم، كما استخدمها الرومان في صناعة الأرجوان».

من هناك، كان صيت الملح، وهو لذلك «ليس بحاجة إلى دعاية». أما الملح المستورد الذي غزا الأسواق اللبنانية وخرّب المهنة فقد بدأ «مع الإنتداب الذي عمد إلى منع إنتاج الملح لحماية مصالح تجار بيروت الذين بدأوا باستيراد الملح». في تلك الفترة، عمدت سلطات الإنتداب إلى تكسير الملاحات فكان الردّ بـ«ثورات في البترون وأنفه». يومها، اعتمد الأهالي «ردّية» لا يزال جريج يحفظها.

> منتجعات سياحية نشأت خلال الحرب فوق نحو 450 ألف متر مربّع من الملاحات

هكذا، سار النظام. كان الملاحون يدفعون الرسوم مقابل استثمار الملاحات، واستمروا على هذه الحال حتى اندلعت حرب العام 1975. يومها، توقفت الملاحات. ازدادت الحاجة إلى الملح، فصاروا يستخرجونه من الصخور ومن ثم يطحنونه ويكررونه. يتذكّر جريج بحسرة «كيف كانت تقف عشرات الكاميونات أمام معامل التكرير منتظرة دورها، فيما الملاحات التي لا يحتاج ملحها للتكرير متوقفة». يومها أيضاً، دخل المستورد بقوة.

في أواخر الثمانينيات، أعاد أبناء المنطقة إحياء ملاحاتهم. ولكن، كان ثمة ما تغير. كان «صار بهيدي الفترة غزو للملح المستورد وللمنتجعات السياحية التي اشترت حقوق الإستثمار من أصحاب الملاحات وقامت فوقها».

ما الذي تغير؟ يقول جريج «كل شي»، إلا طعمة الملح». صغرت مساحة الإنتاج. طار ما يقارب 800 ألف متر مربع «منتجعات سياحية نشأت خلال الحرب، منها 450 ألف متر مربّع ملاحات»، وقسم آخر هجره أهله، وقسم ثالث معطّل ولا يزال «بأمر من بطركية الروم الارثوذوكس، خصوصاً أن أكبر مساحة إنتاجية للملح في لبنان ملك لوقف دير الناطور». قبل ذلك، كان ثمة عقد استثمار بين «البطركيةوالملاحين في أنفه وفيع ودده والقرى على التلال القريبة من البحر». وكان من ضمن العقد بندان «أحدهما يقول إنه إذا أرادت المطرانية إلغاء الملاحات يجب أن تدفع تعويضاً إلى أصحابها يقدّره خبير بحسب سعر المتر الحالي، وثانيهما أنه إذا أرادت الدولة إلغاء الملاحات، لا تدفع المطرانية أي تعويض». هذه النقطة الأخيرة كانت بداية «الخطة» التي انتهجتها البطركية «من خلال عقد وقعته مع شركة إنماء دير الناطور، ظاهره تطوير العمل وباطنه تدمير الملاحات وإقامة مشروع استثماري». وهو التوجه الذي لا يزال قائماً حتى هذه اللحظات.

اليوم، الأماكن التي هجرت تحولت إلى مكب للنفايات ومحرقة، وهي التي تقع «فوق الطريق الساحلية». أما ما تحت الطريق الساحلية، ففيه ما بقي من ملاحات أنفهوالتي ضاقت مساحتها إلى حدود 200 ألف متر مربع. هناك، لكن، الخوف من أن تصغر أكثر، والدليل؟ أنه «كلما أراد الملاحون أن يقوموا بصيانة ملاحاتهم ترسل البطركية والمستثمرين الجدد الدرك إليهم».

«المعركة طويلة»، يقول جريج. وما يفعله اليوم أنه استحال مجرّد راوٍ لحكاية لا تتعدى مساحتها أكثر من 200 ألف متر مربّع!

حرب على الملح من المستوردين والمنتجعات السياحية ودير سيدة الناطور